

المحور الثاني: نظريات الاعلام

المحاضرة الرابعة: النظرية السلطوية

ارتبط ظهور نظريات الاعلام باختراع المطبعة خلال القرن الخامس عشر (ق15) بالدرجة الأولى وظهور الصحافة المكتوبة خلال القرن السابع عشر (ق17)، وهي الفترة التي عرفت بعصور الظلام في أوروبا حيث ساد نظام الحكم السلطوي، والذي كانت له رؤيته الخاصة للنشاط الإعلامي وتداول المعلومات عبر الصحافة المكتوبة.

1- مفهوم حرية الصحافة في ظل النظام السلطوي:

إن الفكر السلطوي والذي ساد في أوروبا وإنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، قام على مبدأ قديم وهو الحق الإلهي للحاكم، وجعله وصيا على عقول باقي البشر من أفراد الشعب. وهذا باعتبارهم غير قادرين على التصرف في حرياتهم والتميز بين ما يخدم المصلحة العامة للدولة وما يضر بها ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للأمة.

بالتالي فإن مصدر المعلومات واحد ولا يمكن أن يكون متعددًا، والممارسة الإعلامية تمثل عملية دعاية لأيديولوجية النظام الحاكم ومحافظا على استقراره. لذلك فإن قيام الصحافة بمفهومها الحديث المرتبط باختراع المطبعة في القرن الخامس عشر ميلادي، هو بمثابة تهديد فعلي للسلطة، من خلال تشكيل هذه الوسيلة منبرا للأصوات المعارضة لسياسة الحاكم القائم على الحجر على الحريات والوصاية عليها. فالحرية في المنظور السلطوي هي ما يقدره الحاكم، وتكون ممارستها بالقدر الذي يراه هو مناسبًا للحفاظ على استقرار الدولة وبقائها بشقيها الاستبدادي والمطلق.

وقد ساد استنادا على ذلك في تلك الفترة شكلان من الحكم:

- استبدادي: لا يخضع لقوانين ولا تشريعات وضعية، فلا حدود لحكمه أو سلطته.
- مطلق: وتكون السلطة فيه متركزة في يد شخص واحد، لكنه يحكم بواسطة قوانين ويخضع لها.

2- المبادئ الأساسية للنظرية السلطوية في الاعلام

إن قيام الصحافة بمفهومها الحديث المرتبط باختراع المطبعة في القرن الخامس عشر ميلادي، هو بمثابة تهديد فعلي للسلطة، من خلال تشكيل هذه الوسيلة منبرا للأصوات المعارضة لسياسة الحاكم القائم على الحجر على الحريات والوصاية عليها. فالحرية في المنظور السلطوي هي ما يقدره الحاكم، وتكون ممارستها بالقدر الذي يراه هو مناسبًا للحفاظ على استقرار الدولة وبقائها.

بالتالي فانه لا يسمح في ظل هذا النظام للصحافة بالنشر، ولا للمطابع بطباعة الكتب حتى الدينية منها، الا بعد اذن الحاكم، الذي يمنح امتيازاً سمي بـ "الاذن المسبق، أو الترخيص، أو النظام الوقائي للصحافة". وقد وضع أسس هذا النظام التشريعي نابوليون بوناپرت في فرنسا، وقننته المحكمة البريطانية.

وتتمثل وظيفة الصحافة في النظام السلطوي بكونها تقوم على خدمة السلطة ومصالحها، وذلك من حيث:

- 1- التزامها بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة أو ما يتعلق بها ويجب أن تروج لها وتقوم بالدعاية لها.
- 2- السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة يكون عن طريق منحة من الحاكم.
- 3- قد يسمح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن هذا الامر مرهون بإرادة الحاكم.
- 4- درجة الحرية الممنوحة والمسموح بها للصحف يجب أن تكون في حدود السياسة الدائرة في البلاد، ويبقى تقديرها مخولاً للحاكم.

وقد وضع النظام السلطوي قيوداً على عمل الصحافة تمثلت في:

- الترخيص: الذي يعتبر امتيازاً من الحاكم، ويكون العمل بمقتضاه مشروطاً بتأييد سياسات الحكومة.
- الرقابة: وهذا من خلال متابعة نشاط الصحافة، وسحب الترخيص عنها من طرف الحاكم في حال المخالفة.
- المحاكم الخاصة: وهي تعتبر وسيلة ضغط مباشرة على عمل الصحافة.
- فرض الضرائب: كوسيلة ضغط غير مباشرة تثقل كاهل المؤسسات الإعلامية.